

تغير قيمة النقود وتأثر ذلك بنظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي المقارن

محمد خالد منصور*

ملخص

قامت الشريعة الإسلامية في تشريعاتها على أساس تحقيق العدالة عند التطبيق العملي للالتزامات العقدية، ولقد كانت نظرية الظروف الطارئة إحدى الطرائق المحققة لذلك، وقد هدف البحث إلى بيان التكيف الفقهي لمفهوم تغير قيمة النقود لظروف مفاجئة غير متوقعة لطرفي العقد، وتأثر هذا الظرف الطارئ في إعادة التوازن العقدي على نحو يحقق مبدأ رفع الظلم، وتحقيق العدالة بين المتعاقدين.

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، حمداً كثيراً كما أمر، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين سيدنا محمد، وعلى آله وصحبه وسلم تسليماً كثيراً، وبعد، فإن نظرية الظروف الطارئة تهدف إلى فسخ أو تعديل الالتزامات العقدية، على نحو يحقق العدالة بين العاقدين، ذلك أن مبنى النظرية إنما يقوم على إزالة الضرر الناتج من جراء امضاء العقد على مقتضاه، نتيجة ظرف طارئ لم يكن متوقعاً، ولم يتسبب به أحد العاقدين. ولقد عرف فقهاء الإسلام تطبيقات هذه النظرية في إطار أشمل من إطار هذه النظرية، وهو نظرية الضرورة في الفقه الإسلامي، التي تعتبر نظرية الظروف الطارئة أحد تطبيقاتها.

وإن من التطبيقات المهمة لهذه النظرية مسألة «تغير قيمة النقود، وأثرها في الالتزامات الناشئة عنها». ومعلوم أن هذه المسألة تعد من أهم المسائل في هذا العصر، لاسيما أن النقود الورقية تتغير قيمتها بتغير قوتها الشرائية، وتتأثر بعوامل عدة تؤدي إلى استقرارها وثباتها، أو تأرجحها بين الارتفاع والانخفاض.

جهود السابقين في الموضوع

لم أجد من افرد موضوع «أثر نظرية الظروف الطارئة في تغير قيمة النقود في الفقه الإسلامي المقارن»، في بحث مستقل يتضح فيه أثر نظرية الظروف الطارئة في تغير قيمة النقود، وتحديد ملامح هذا التأثير بأسلوب منطقي تسلسلي، يبدأ ببيان التكيف الفقهي لمفهوم التغير في قيمة النقود، ومن ثم عرض مضمون النظرية بصورة مختصرة عند فقهاء المسلمين وفقهاء القانون الوضعي، ويخلص نهاية إلى اسقاط حكم النظرية على تغير قيمة النقود.

لقد وجدت من بحث موضوع تغير قيمة النقود في الفقه الإسلامي، أو من عرّضَ هذا التغير على أنه أحد تطبيقات نظرية الظروف الطارئة، ولكنني لم أقف على بحثٍ عرّض الموضوع بالكيفية السابقة.

لذلك جاء البحث لكي يتم ما بدأت به البحوث السابقة، ومكملاً لما كُتِبَ فيها. ومن أهم البحوث التي تناولت هذا الموضوع:

١ - بحث: «نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي المقارن» للأستاذ الدكتور فتحي الدريني، ضمن كتابه «النظريات الفقهية».

٢ - بحث: «الوفاء بالنقد» ضمن كتاب نظرية الظروف الطارئة، للدكتور عبد السلام الترماني.

٣ - بحث بعنوان: «الظروف الطارئة وأثرها على الالتزام العقدي في الفقه الإسلامي» للدكتور يوسف الثلب.

٤ - بحث المسألة ضمن كتاب «البنوك الإسلامية وعلاقتها بالسياسة النقدية والمصرفية في المنهج الاقتصادي الإسلامي»، للباحث جمال الدين محمود زغنون.

لذا، جاءت هذه الدراسة في المباحث التالية:

المبحث الأول: تعريف تغير قيمة النقود.

المبحث الثاني: صور تغير قيمة النقود.

المبحث الثالث: عوامل تغير قيمة النقود.

المبحث الرابع: الأساس الفقهي الذي يستند عليه تغير قيمة النقود.

المبحث الخامس: أثر نظرية الظروف الطارئة في تغير قيمة النقود.

والله أسأل أن يجعل أعمالنا خالصة لوجهه الكريم، وأن يرزقنا خير العلم وخير العمل، أنه خير الرازقين.

* كلية العلوم التربوية، وكالة الغوث الدولية، عمان، الأردن. تاريخ استلام البحث ١٦/٩/١٩٩٧ وتاريخ قبوله ٢١/٢/١٩٩٨.

المبحث الأول

تعريف تغير قيمة النقود

يقتضي الحديث عند تعريف تغير قيمة النقود أن نقسم هذا المبحث الى مطلبين هما: تعريف النقود، وتعريف تغير قيمة النقود.

المطلب الأول: تعريف النقود

المال عند الفقهاء هو «الشيء الذي أبيع الانتفاع به لغير ضرورة مما له قيمة بين الناس»^(١).

والفقهاء يقسمون المال الى قسمين:

أعيان: كالدرا والذابة، ومنافع: كمنفعة الدار وهي السكنى، ومنفعة الدابة الركوب وغيره، وهي ما تسمى عند الاقتصاديين بالسلع والخدمات.

ومن أنواع الأعيان: الدينار والدراهم المضروبة، ويقال لها نقد^(٢).

تعريف النقد لغة

النقد: خلاف النسيئة، وتمييز الدراهم^(٣)، وإخراج الزيف منها، وهو مصدر نقدته دراهمه أي: أعطيته، وانتقدتها أي: قبضتها^(٤).

وتطلق السكة أيضاً على النقد، أي على الدينار والدراهم^(٥).

تعريف النقد في اصطلاح الفقهاء والاقتصاديين

النقد في اصطلاح الفقهاء

لم يعرف الفقهاء النقد تعريفاً مباشراً، كما هو الحال بالنسبة للاقتصاديين المعاصرين، بل انهم تكلموا في علة جريان الربا في الذهب والفضة، وهي الثمنية، التي كانت بدورها مقياساً ومعيّاراً، لقياس كل ما من شأنه ان يكون ثمناً.

وعليه فإن الدراهم والدينار، او ما تفرع عنهما من أوراق نقدية ورقية، تعتبر وعاء للثمنية، وهي المقياس للتعامل، والأداة لتبادل السلع والخدمات، وهي ما أطلق عليه الفقهاء: المنافع.

على أن الفقهاء قد تعرضوا لتعريف المال بشكل عام، وقد تقدم في أول هذا المطلب، وتبين أن المال أعم من النقد، وأن

(١) البهوتي، كشاف القناع، ج٢، ص ١٥٢.

(٢) الحسن، أحمد حسن، تطور النقود في الشريعة الإسلامية، ص ٢٤.

(٣) الفيروز آبادي، القاموس المحيط، مادة: نقد، ص ٤١٢.

(٤) ابن منظور، لسان العرب، مادة: نقد، ج٣، ص ٤٢٥ - ٤٢٧.

(٥) الحسن، مرجع سابق، ص ٢٦.

النقد جزء من مفهوم المال، بكونه أصبح أداة ووسيلة تتضمن قوة شرائية، تقاس بها الأشياء.

وسأسوق جملة من أقوال الفقهاء تبين إشارتهم الى أن الثمنية هي علة جريان الربا في الذهب والفضة، وهي إشارة منهم الى أن النقد الذي يصلح أن يكون وسيلة للتعامل لا بد له من وصف محدد، ومن ذلك ما يبين به شيخ الإسلام ابن تيمية النقد فيقول: «والدراهم والدينار لا تقصد لنفسها، بل هي وسيلة للتعامل بها، ولهذا كانت أثماناً، بخلاف سائر الأموال، فإن المقصود الانتفاع بها نفسها»^(٦).

إن النص السابق يحدد حقيقة الدينار والدراهم على أنها أثمان، لا يقصد الانتفاع بذاتها، بل هي مصدر للقوة الشرائية فيها، نتيجة لقبولها بين الناس، واتخاذها وسيلة لتبادل المنافع.

ويلاحظ أن كلام ابن تيمية على النقد شامل لكل أنواع النقود، كالدينار والدراهم، والأوراق النقدية (البنكنوت)، وهي في مقابلة العروض.

ومن ذلك أيضاً ما قاله ابن القيم: «وأما الدراهم والدينار، فقالت طائفة: العلة فيهما كونهما موزونين، وهذا مذهب أحمد في إحدى الروايتين عنه، ومذهب أبي حنيفة، وطائفة قالت: العلة فيهما الثمنية، وهذا قول الشافعي ومالك وأحمد في الرواية الأخرى، وهذا هو الصحيح بل الصواب، فإن الدراهم والدينار أثمان المبيعات، والثلث هو المعيار الذي به يعرف تقويم الأموال، فيجب أن يكون محدوداً مضبوطاً، لا يرتفع ولا ينخفض، فالأثمان لا تقصد لأعيانها، بل يقصد التوصل بها الى السلع، فإذا صارت في أنفسها سلعا تقصد لأعيانها فسد أمر الناس، وهذا معنى معقول، يختص بالنقود لا يتعدى الى سائر الموزونات»^(٧).

إن ما تقدم من قول ابن القيم - رحمه الله - يبين أن الثمنية هي العلة التي من أجلها جرى الربا في الذهب والفضة، وأن الدراهم والدينار تعتبر أثماناً ومقياساً ومعيّاراً للأشياء، ووسيطاً للتعامل.

ولا يخفى أن في النص السابق تحديداً للوظيفة الأساسية للنقد، وهي كونها معياراً للأشياء^(٨).

النقد في اصطلاح الاقتصاديين

عرف الاقتصاديون المعاصرون النقد تعريفات عدة، ومنها ما يلي:

(٦) شيخ الإسلام ابن تيمية، مجموع الفتاوى، ج ١٩، ص ٢٥١ - ٢٥٢.

(٧) ابن القيم، أعلام الموقعين، ج٢، ص ١٥٦ - ١٥٧.

(٨) انظر المعنى ذاته في كلام ابن رشد في تحديد الثمنية، علة لجريان الربا في الذهب والفضة. بداية المجتهد، ج٢، ص ٩٧ - ٩٩.

- ١ - النقد هو «أي شيء يكون مقبولا قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ومقياس للقيمة»^(٩).
 - ٢ - وقال بعضهم: النقد هو «ما يستخدم عادة كوسيط للتبادل، وكمقياس للقيمة، ويلقى قبولاً عاماً من الأفراد»^(١٠).
 - ٣ - وقال آخرون: «أي شيء يتمتع بالقبول العام في الوفاء بالالتزامات»^(١١).
- والنقود أنواع نجلها فيما يلي:
- ١ - النقود السلعية: استخدم هذا النوع من النقود قبل استخدام المعادن كنقود.
 - ٢ - النقود المعدنية: وهي استخدام المعادن وسيلة للتبادل، وعلى رأسها الذهب والفضة.
 - ٣ - النقود الورقية: يعود الأصل في هذه الفكرة الى الاحتفاظ بالنقود المعدنية لدى بعض المنشآت التجارية والصيارفة أو الخزائن العامة، وإصدارها سنداً إذنيا بقيمة هذه الودائع لصاحب الوديعة، ومع مرور الزمن أصبحت سنداً لصاحبها، وأصبح لها قوة ملزمة في التعامل.
 - ٤ - النقود المصرفية (الكتابية): ويراد بها الودائع لدى الطلب التي تردع في الحسابات الجارية، فعندما يودع شخصاً ما مبلغاً من النقود في حسابه الجاري، فإنه يستطيع دفع التزاماته وتحصيل ديونه، عن طريق الشيكات على اختلاف أنواعها^(١٢).

المطلب الثاني: تعريف تغير قيمة النقود

لا يمكن أن تؤدي النقود وظيفتها كمستودع لقيم الأشياء، ووسيط للتبادل، ومقياس للقيمة، ومقياس للمدفوعات الآجلة، إلا إذا اتصفت بالثبات النسبي في قوتها الشرائية، لأن حدوث التغير في قيمتها زيادة أو نقصاً سيؤدي الى نفع المقترضين والمشتريين، وخسارة المقرضين والبائعين، أو العكس.

ففي الحالة التي تنخفض فيها القوة الشرائية للنقود (القيمة الحقيقية) خلال مدة القرض أو الصفقة التجارية المؤجلة الثمن، فإن المبلغ المقترض الذي سيتم الوفاء به عندما يحين أجل القرض، أو يدفع ثمناً للصفقة المؤجلة، تكون قوته الشرائية أقل من تلك التي كان يمثلها عند اتمام عقد القرض،

(٩) السالوس، علي أحمد، استبدال النقود والعملات، ص ١٦٧، والتعريف ليوسف إبراهيم.

(١٠) الغزالي، عبد الحميد، ورفيقه، مقدمة في الاقتصاديات الكلية، ص ١٥٨ - ١٥٩.

(١١) الشافعي، محمد زكي، مقدمة في النقود والبنوك، ص ٢٦.

(١٢) السالوس، علي أحمد، استبدال النقود والعملات، ص ٢١، الحسن، مرجع سابق، ص ٤٩ - ٦٩.

أو الصفقة المؤجلة الثمن، وفي هذا نفع للمقترض والمشتري، وفي الوقت نفسه خسارة للمقرض والبائع.

وفي الحالة التي ترتفع فيها القوة الشرائية للنقود، فإن المبلغ المقترض الذي سيتم الوفاء به، أو سيدفع ثمناً للصفقة المؤجلة الثمن تكون قوته الشرائية أكبر من تلك التي كان يمثلها عند قبض المقترض له، أو عندما قدرت به قيمة الصفقة المؤجلة، وفي ذلك نفع للمقرض والبائع، وواضح أنه كلما تغيرت القوة الشرائية للنقود زيادة أو نقصاً، أخفقت النقود في أداء وظيفتها الأساسية في الوفاء بالدين والمدفوعات المؤجلة على نحو يرضي جميع الأطراف المتعاقدة^(١٣).

فالمقصود بتغير قيمة النقود «هو ما يطرأ عليها من كساد، أو انقطاع أو فقدان، أو رخص، أو غلاء، لاسيما مع ظهور الفلوس والقروش والنقود الورقية»^(١٤).

ويرتبط بتغير قيمة النقود ظاهرتان:

- الأولى: تغير الظروف تلقائياً، الأمر الذي يؤدي الى انعدام القوة الشرائية للنقود، واختفائها من الأسواق، أو ارتفاع قيمتها أو انخفاضها، حسب الأحوال.
- الثانية: صدور أوامر من قبل السلطة الحاكمة ينجم عنها اضرار في سعر النقود الجارية في التداول^(١٥).

المبحث الثاني

مجالات تغير قيمة النقود، والمعاملات

التي تجري فيها

لتغير قيمة النقود صور متعددة تدخل في العقود والالتزامات الآجلة، والتي يتراخى وقت تنفيذها، ويكون التراخي جزءاً من ماهية العقد، وهو ما يكون تنفيذه متعاقباً أو متراخياً، بحيث يحتاج الى زمن يستمر فيه التنفيذ أو يتعاقب خلاله، أو ما يسمى «عقود المدة»، مثل عقد الإجارة، والمساقاة، أو عقود التوريد، أو كانت فورية متراخية التنفيذ، كالبيع إذا أجل تنفيذه^(١٦).

(١٣) الحسن، مرجع سابق، ص ٣٧، وانظر، حمو، عارف وآخرون، محاضرات في الاقتصاد، ص ١٨٠، إبراهيم، نعمة الله نجيب وآخرون، مبادئ علم الاقتصاد، ص ٣٠٠ - ٣٠١.

(١٤) بني عطا، علي محمد، قواعد الصرف في الشريعة الإسلامية، ص ١٠٢، وانظر، جرادات، رائف عبد الغني، الاقتصاد الإسلامي في مواجهة التضخم، ص ٧٥ - ٧٦.

(١٥) الثلب، يوسف، الظروف الطارئة وأثرها في الالتزام العقدي في الفقه الإسلامي، ص ١٤١.

(١٦) الترماني، نظرية الظروف الطارئة، ص ١٢٢ - ١٢٣، والنعمي، نظرية الظروف الطارئة، ص ٥١.

التغير بالزيادة أو بالنقص، بحيث لا يكون المدفوع عدداً عند حلول الأجل مساوياً للثمن المتفق عليه عند انشاء العقد، فيؤول الأمر الى الظلم الذي يلحق أحد العاقدين، دون كونه سبباً في حصول هذا التغير.

٢ - المهر المؤجل، فقد جرى العرف في كثير من البلدان الاسلامية ان يكون شيء من المهر مؤجلاً في ذمة الزوج الى اقرب الأجلين الموت، او الفراق، فإذا تغيرت قيمة النقود بالارتفاع او بالانخفاض، وحان وقت المهر المؤجل، فهل تطالب المرأة او ورثتها بقيمة المهر عند انشاء العقد، او بقيمته عند حصول الطلاق او الموت؟ وكذلك الحال بالنسبة لنفقة الأولاد والزوجات.

٣ - ومن صور تغير قيمة النقود أيضاً: ايجارات العقارات والمباني، وأجور الموظفين والمستخدمين، وقيمة الديات، وأروش الجنايات، وغير ذلك من الالتزامات النقدية المؤجلة، والديون الثابتة في الذمة^(٢٠).

مما سبق يمكن القول ان صور تغير قيمة النقود تنحصر في العقود والالتزامات الآجلة، التي يتصور ان يطرأ التغير في قيمة النقد فيها بمرور الزمن او بتراخي تنفيذها.

المبحث الثالث

عوامل تغير قيمة النقود

من أهم وظائف النقود كونها مقياساً للقيم، وأداة وفاء للديون، والمدفوعات الآجلة، وان التغير في القيمة الشرائية للنقود، او عدم الاستقرار فيها يهدد هاتين الوظيفتين، وينشأ عنهما الاختلال في الوفاء بهذه الالتزامات.

هذا، وان لتغير القوة الشرائية للنقود وعدم استقرارها أسباباً متعددة، وهي تتمثل في الأمور التالية:

١ - انتشار الربا في معظم عمليات تمويل النشاط الاقتصادي الحديث، ذلك ان طبيعة عمل المصارف التجارية الربوية التي يركز عليها النشاط الاقتصادي الحديث، ترتبط ارتباطاً وثيقاً بسعر الفائدة، فهذه المصارف تكسب إيراداتها الأساسية من الفرق بين سعر الفائدة الدائنة الذي تتقاضاه من عملائها المستثمرين، وسعر الفائدة المدينة الذي تدفعه للمودعين.

وفي فترات الرواج تجد المصارف التجارية الفرصة متاحة لرفع سعر الفائدة الدائنة، ويتقبل رجال الأعمال هذا الارتفاع

وقد اختلف القانونيون في شرط التراخي، هل هو من شروط الظرف الطارئ أم لا؟ لكنهم اتفقوا على أن العقود التي من طبيعتها التراخي، ويحتاج تنفيذها الى وقت لتطبيق مقتضى العقد، داخلة في مسمى الظرف الطارئ.

وأما اعتبار شرط التراخي في العقود الفورية، والتي يتراخي زمن تطبيقها، او التي لا يتعاصر وقت ابرامها مع وقت تنفيذها، فقد اختلف فيها القانونيون الى قولين:

القول الأول: ان التراخي شرط، ولا يمكن تطبيق النظرية الا على العقود المتراخية، والتي طبيعتها تقتضي التراخي، او الدورية في التنفيذ، كعقد التوريد. ووجهة نظرهم في ذلك ان الزمن في العقود المتراخية ركن أساسي لتنفيذها، ولأن العمل المراد تحقيقه لا يتم الا باستغراق مدة من الزمن، مثل عقود الاستصناع، أما العقود الأخرى فليس التراخي شرطاً في تحقيقها واتمامها، ولكن المدة شرط زائد عن ضرورة وجود ماهية العقد، ولأسباب تخرج عن دائرة تطبيقه، كمرعاة حال المدين والتيسير عليه، وعليه فلا يتحقق مناط النظرية فيها^(١٧).

القول الثاني: ان النظرية تطبق على العقود الفورية ذات التنفيذ المؤجل، ووجهة نظرهم في ذلك انه لا يوجد ما يمنع من تطبيق النظرية على العقود الفورية، والتي تراخي تنفيذها^(١٨).

والرأي الذي استقر عليه الفقه القانوني هو الأخذ بالرأي الثاني، وعليه فإن النظرية تطبق على عقود المدة، او العقود الفورية التي يتراخي تنفيذها، لأن العبرة في تطبيق النظرية ليست تراخي العقد، وإنما العبرة في تنفيذه، لأن مرحلة التنفيذ هي المرحلة التي يكون فيها الإرهاق، وتتدخل النظرية لإزالته كأساس لتحقيق العدالة بين المتعاقدين^(١٩).

ومن صور تغير قيمة النقد أيضاً ما يلي:

١ - البيوع الآجلة برمتها، كالسلم، والبيع المقسط، والقرض في الذمة، كالتاجر الذي يشتري بضاعة بنقد محدد مؤجل السداد الى مدة معينة، فإذا حل موعد السداد، وجد كل من المتبايعين ان المبلغ المتفق عليه قد طرأ عليه

(١٧) الترماني، مرجع سابق، ص ١٢٤، قباني، محمد رشيد، نظرية الظروف الطارئة في الفقه الإسلامي، بحث منشور في مجلة الفقه الإسلامي، ع ٢، ص ١٠٣.

(١٨) الترماني، مرجع سابق، ص ١٢٦، قباني، مرجع سابق، ص ١٠٣.

(١٩) الترماني، مرجع سابق، ص ١٢٧.

(٢٠) الباز، عباس، الصرف في الفقه الإسلامي، وتطبيقاته المعاصرة، ص ١٦٥ - ١٦٦.

الاحتكارية في رفع ثمن السلعة التي ينتجونها، لتحقيق أكبر ربح ممكن.

ج - سوق يقوم فيه عدد كبير من المشروعات بإنتاج وبيع نوع معين من السلع، وتعتبر السلعة التي ينتجها كل مشروع من هذه المشروعات بديلاً قريباً لسلعة الآخر، إلا أنه قد توجد صفة تميزها عن غيرها من السلع.

وكل هذه الأنواع من الاحتكارات تؤدي - في الغالب - إلى زيادة أسعار السلع عن المستوى الذي كانت ستصل إليه في أسواق المنافسة الكاملة، مما يؤدي إلى زيادة حجم الإنتاج حتى يقللوا من تكاليفه، أما في ظل السوق الاحتكارية، فإن المنتجين يستطيعون التحكم بالسعر، ويسعون إلى تحديد السعر الذي يحقق لهم أكبر ربح ممكن، مما يؤدي إلى عدم تحقيق التوزيع الأمثل للموارد الاقتصادية على مختلف الاستخدامات الممكنة^(٢١).

٣ - توسع الدول في إصدار النقود القانونية الورقية، وذلك حين يلجأ كثير من الدول إلى التوسع في إصدار النقود لسد العجز في ميزانياتها، أي عند حدوث فجوة تتمثل في نقص الإيرادات الكلية التي تحصل عليها عن النفقات الكلية، فتتعرض من المصرف المركزي، وتدفع له سندات حكومية بالمبالغ المقرضة، ويقوم المصرف المركزي بعملية إصدار نقود جديدة (زيادة في العرض الكلي للنقود)، ويعتبر السندات الحكومية غطاء لهذا الإصدار، وهذا ما يسمى بالتمويل التضخمي أو التمويل بالعجز، ويؤدي التوسع في استخدامه إلى زيادة القوة الشرائية الكلية لدى أفراد المجتمع، فيزداد الطلب وترتفع الأسعار، وبالتالي تنخفض القيمة الحقيقية للنقود^(٢٢).

إن العوامل السابقة جميعها تؤدي إلى زيادة التقلبات في القيمة الحقيقية للنقود، وإلى تعطيلها عن أداء وظائفها على الوجه الأمثل.

ولعل من المناسب القول أن هذه التقلبات لا توجد في النظام الإسلامي، لأنه نظام لا يبيع الفائدة الربوية أساساً، وهو يمنع الاحتكار منعاً باتاً، لأنه يؤدي إلى الإضرار بالناس، وقد نهى عن كل ما يؤدي إلى اختلال السوق الإسلامية، بسنّ التدابير الشرعية، والمؤيدات الجزائية، التي يتخذها الإمام لمنع التلاعب في استقرار الأسواق، وتفعيل دور نظام الحسبة المراقب للتعامل فيها.

في سعر الفائدة، لأن توقعاتهم للكفاءة الحدية للاستثمار^(٢٣) عادة ما تكون مرتفعة، وفي هذه الظروف التي يرتفع فيها سعر الفائدة الدائنة، تزيد المصارف من التوسع في الائتمان^(٢٤)، فيزداد العرض الكلي للنقود بمعدلات سريعة، وحينئذ لا يزداد فيه تيار الإنتاج الحقيقي بنفس النسبة، وخاصة عند اقتراب النشاط الاقتصادي من مرحلة التشغيل الكامل^(٢٥)، وتبعاً لذلك ترتفع الأسعار، وتنخفض القوة الشرائية للنقود^(٢٦).

٢ - السيطرة الاحتكارية على الأسواق والمنتجات: يؤثر الاحتكار على المستوى العام للأسعار، ومن ثم في القوة الشرائية للنقود. ومن صور الاحتكار:

١ - احتكار البيع: وهو عبارة عن سوق يتولى فيها مشروع واحد إنتاج وبيع سلعة أو خدمة لا يوجد لها بديل قريب.

ب - احتكار القلة: وهو سوق تباع فيه سلعة أو خدمة متماثلة أو متنوعة، من قبل عدد قليل من البائعين (المنتجين) بحيث يؤثر نشاط كل واحد منهم في سياسة الآخر بالنسبة لثمن البيع الخاص به، أو في الكمية التي يبيعها، أو في درجة الجودة للمنتجات، أو في أي متغير آخر من المتغيرات الخاضعة لسيطرته، لذا يسعى التجار لتقليل درجة التنافس، ليتمكنوا من استغلال سيطرتهم

(٢١) الكفاءة الحدية للاستثمار أو لرأس المال هي العائد الصافي المتوقع الحصول عليه نتيجة لاستثمار وحدة إضافية من رأس المال، هذا وإن الاستثمار وتكوين رأس المال يعتمدان على عاملين: سعر الفائدة، والكفاءة الحدية لرأس المال، فإذا كان الفرد يتوقع ارتفاع سعر الفائدة في جانب العائد الثاني، فإنه يتجه إلى الادخار، ويمتنع عن الاستثمار، وإذا كانت توقعاته تشير إلى أن الكفاءة الحدية سيكون عائدها أكبر من سعر الفائدة، اتجه إلى الاستثمار وقلل من الادخار. انظر حمو وآخرين، محاضرات في الاقتصاد، ص ٣٣.

(٢٢) خلق الائتمان هو أن يقوم البنك بإقراض أموال المودعين ضمن سلسلة من القروض، على أساس نقدي صغير من الاحتياطات، فالبنك قادر على أن يقرض نقوداً، أو أن يتقاضى فائدة دون التخلي عن أرصده النقدية، وقرض البنك يخلق وديعة، أو أنه يخلق ائتماناً بالنسبة للمقرض، وكذلك الحال إذا اشترى البنك أوراقاً مالية، ويدفع للبائع شيكاته الشخصية التي هي مرة أخرى ليست نقدية، وإنما هي مجرد وعد بدفعات نقدية، والشيك يودع في بنك ما، ويخلق وديعة، أو يخلق ائتماناً بالنسبة لبائع الأوراق المالية، انظر إبراهيم، نعمة الله، وآخرين، مبادئ علم الاقتصاد، ص ٣٣٥ - ٣٣٦.

(٢٣) مرحلة التشغيل الكامل في النشاط الاقتصادي هي الاستخدام الأمثل لكافة العوامل الداخلة في الإنتاج، أو الاستثمار، انظر دهمان، فؤاد، الاقتصاد السياسي، ص ٢٩٥.

(٢٤) الحسني، مرجع سابق، ص ٣٨ - ٣٩.

(٢٥) الحسني، مرجع سابق، ص ٤١ - ٤٢، وانظر أيضاً حمو وآخرين، مرجع سابق، ص ٨٩ - ٩٢، وانظر كذلك إبراهيم وآخرين، مرجع سابق، ص ١٨٢.

(٢٦) الحسني، مرجع سابق، ص ٤٢ - ٤٤.

المبحث الرابع

الأساس الفقهي الذي يستند عليه

تغير قيمة النقود

قبل البحث في الأساس الفقهي الذي يستند عليه تغير قيمة النقود الورقية، لا بد أن نبين أن الفقهاء - رحمهم الله تعالى - متفقون على أن العملات التي كانت تسك من الذهب والفضة، ويسمونها النقود، لا تخضع لمسألة تغير قيمة النقود، لاحتوائها على قيمة ذاتية ثابتة من المعدن النفيس، هذا فضلاً عن قيمتها الرسمية، وإن ربا الفضل يدخلها اتفاقاً أن استبدل بعضها ببعض مع الزيادة، بخلاف الحال بالنسبة للفلوس ونحوها من المسكوكات المصنوعة من الجلود والورق، التي ليس لها قيمة ثابتة، بل تتحدد قيمتها حسب قوتها الشرائية، وهي التي تعثر بها الزيادة والنقص، ومنها النقود الورقية في عصرنا الحاضر، التي تعد قيمتها اعتبارية.

ومن النصوص الدالة على محل الاتفاق السابق ما يلي: قال ابن عابدين في رسالته المشهورة «تنبيه الرقود على مسائل النقود»: «وإياك أن تفهم أن خلاف أبي يوسف جار حتى في الذهب والفضة، كالشريف، والمحمدي، والكليبي، والريال، فإنه لا يلزم لمن وجب له نوع منها سواء بالإجماع، فإن ذلك الفهم خطأ صريح ناشئ عن عدم التفرقة بين الفلوس والنقود، وهذا كالريال الفرنجي والذهب العتيق في زماننا، فإذا تبايعا بنوع منهما، ثم غلا أو رخص، يجب رده بعينه غلا أو رخص»^(٣٨).

وجاء في البيان والتحصيل: «وسألته أي - مالك - عمن له على رجل عشرة دراهم مكتوب عليه من صرف عشرين ديناراً، أو خمسة دراهم صرف عشرة ديناراً. فقال: أرى أن يعطيه نصف دينار ما بلغ، كان أقل من ذلك أو أكثر، إذا كانت تلك العشرة دراهم، أو الخمسة المكتوبة عليه من بيع باعه إياه، فأما أن كانت من سلف أسلفه فلا يأخذ منه إلا مثل ما أعطاه»^(٣٩).

ويقول الإمام النووي في الروضة: «لو أقرضه نقداً، فأبطل السلطان المعاملة به، فليس له إلا النقد الذي أقرضه، نص عليه الشافعي رضي الله عنه»^(٤٠).

وقال ابن قدامة: «وإن كانت الدراهم يتعامل بها عدداً

فاستقرض عدداً، رد عدداً، وإن استقرض وزناً رد وزناً، وهذا قول الحسن وابن سيرين والأوزاعي، واستقرض أيوب من حماد بن زيد دراهم بمكة عدداً، وأعطاه بالبصرة عدداً، لأنه وفاه مثل ما اقترض فيما يتعامل به الناس، فأشبهه ما لو كانوا يتعاملون بها وزناً، فرد وزناً»^(٤١).

ويفهم ذلك أيضاً من قول الإمام مالك رحمه الله تعالى في المدونة: «أريت أن اشتريت فلوساً بدراهم فافترقنا قبل أن نتقابض، قال: لا يصلح هذا في قول مالك، وهذا فاسد، قال لي مالك في الفلوس: لا خير فيها نظرة بالذهب، ولا بالوزن، ولو أن الناس أجازوا بينهم الجلود حتى تكون لها سكة، وعين لكرهتها أن تباع بالذهب والورق نظرة، أي بالأجل»^(٤٢).

أما ما يتعلق بتغير قيمة الفلوس ونحوها التي تتغير قيمتها بتقادم الزمن، وهي تتراوح بين ارتفاع وانخفاض، فقد اختلف الفقهاء - رحمهم الله تعالى - في حكم هذا التغير على قولين: القول الأول: أنه يجب رد مثل النقود المستقرضة، أو النقود المؤجل سدادها في ذمة المقترض، وبهذا القول أخذ جمهور الفقهاء، ومنهم أبو حنيفة^(٤٣) ومالك^(٤٤) والشافعي^(٤٥) وابن حزم الظاهري^(٤٦).

وسأعرض أقوال الفقهاء القائلين بوجوب رد مثل ما أخذ: قال ابن عابدين: «إذا باع شيئاً بنقد معلوم، ثم كسد النقد قبل قبض الثمن، فإنه يفسد البيع، ثم ينظر أن كان المبيع قائماً في يد المشتري يجب رده عليه، وإن كان خرج من ملكه بوجه من الوجوه، أو اتصل بزيادة بصنع المشتري، أو أحدث فيه صنعة، ولو كان مكان البيع إجارة، فإنه تبطل الإجارة، ويجب على المستأجر أجر المثل، وإن كان قرضاً، أو مهراً يجب رد مثله، هذا كله قول أبي حنيفة»^(٤٧).

وقال أيضاً: «... وأجمعوا أن الفلوس إذا لم تكسد، ولكن غلت قيمتها أو رخصت، فعليه مثل ما قبض من القبض، وقال أبو الحسن: لم تختلف الرواية عن أبي حنيفة في قرض الفلوس إذا كسدت أن عليه مثله»^(٤٨).

(٣٠) ابن قدامة، المغني، ج ٤، ص ٢٥٢.

(٣١) ابن القاسم، المدونة، ج ٣، ص ٩١.

(٣٢) ابن عابدين، تنبيه الرقود على مسائل النقود، ص ٥٦.

(٣٣) ابن القاسم، المدونة، ج ٣، ص ١١٦.

(٣٤) الشافعي، الأم، ج ٣، ص ٣٣، والنووي، المجموع شرح المذهب، ج ٩، ص ٣٣١، والخطيب الشربيني، مغني المحتاج إلى معرفة

ألفاظ المنهاج، ج ٢، ص ١١٩.

(٣٥) ابن حزم الظاهري، المحلى، ج ٨، ص ٥٠٣.

(٣٦) ابن عابدين، مرجع سابق، ص ٥٦.

(٣٧) ابن عابدين، مرجع سابق، ص ٦٠.

(٣٨) ابن عابدين، تنبيه الرقود على مسائل النقود، ص ٦١.

(٣٩) ابن رشد (الجد)، البيان والتحصيل والتوجيه والتعليل في مسائل المستخرجة، ج ٦، ص ٤٧٨.

(٣٩) النووي، روضة الطالبين، وعمدة المفتين، ج ٤، ص ٣٧.

وقال ابن الهمام: «ولو استقرض فلوساً نافقة فكسدت عند أبي حنيفة رحمه الله يجب عليه مثلها، لأنه إعارة، وموجبه رد العين معنى، والتمنية فيه، إذ القرض يختص به، ومعناه أن التمنية ليست عين القرض، وهو ظاهر، ولا لازماً من لوازمه، فجاز أن ينفك القرض عن التمنية، ويجعل الاستقراض من حيث كونه من ذوات الأمثال»^(٣٨).

وقال ابن عابدين: «... أن الثمن يهلك بالكساد؛ لأن الفلوس والدرهم الغالبة الغش ائتمان بالاصطلاح لا بالخلقة، وإذا انتفى الاصطلاح انتفت التمنية»^(٣٩).

ومن النقول السابقة يمكن القول: أن الإمام أبا حنيفة - رحمه الله تعالى - يرى أن النقود في حال تغير قيمتها يجب رد مثلها، أي عينها لا قيمتها، وأيضاً في حال كساد النقود أو الفلوس وانقطاعها عن التعامل، فإنه يجب رد مثلها.

ويلاحظ أن الإمام أبا حنيفة لا يفرق بين رواج النقود أو عدم رواجها، إلا أنها في حال الرواج، أي صلاحيتها للتعامل والتداول بين الناس كنقود لا يفسد العقد سواء أكان قرضاً أم بيعاً، ولكن يجب رد المثل.

وحجة أبي حنيفة في ذلك كما تقدم أن كساد النقود أو الفلوس يبطل ثمنيتها، فلا تعود ثمناً صالحاً لتقويم الأشياء، بل تصبح سلعة من السلع، ولذا يجب رد مثلها إلى مقرضها في حال كسادها.

كما أن حجته عند تغير قيمتها بالغلاء أو الرخص هو أنها عارية، ورد العارية يكون بالمثل لا بالقيمة.

وورد في المدونة: «سأل سحنون عبد الرحمن بن القاسم قائلاً: أ رأيت أن استقرضت فلوساً ففسدت الفلوس فما الذي أرد على صاحبي؟ قال: قال مالك: ترد عليه مثل تلك الفلوس التي استقرضت منه، وإن كانت قد فسدت، وقال مالك في القرض والبيع في الفلوس إذا فسدت، فليس له إلا الفلوس التي كانت ذلك اليوم، وإن كانت فاسدة»^(٤٠).

وورد في المدونة أيضاً: «أ رأيت لو أن رجلاً قال لرجل أقرضني ديناراً دراهم، أو نصف دينار دراهم، أو ثلث دينار دراهم فأعطاه الدرهم، ما الذي يقضيه في قول مالك؟ قال: يقضيه مثل دراهمه التي أخذ منه، رخصت أم غلت فليس عليه إلا مثل الذي أخذ منه»^(٤١).

وهكذا يرى الإمام مالك وجوب المثل سواء في القرض أو

في البيع.

ويقول الإمام الشافعي: «ومن سلف فلوساً أو دراهم، أو باع بها ثم أبطلها السلطان، فليس له إلا مثل فلوسه أو دراهمه التي أسلف أو باع بها»^(٤٢).

وقال الإمام النووي: «لو باع بنقد معين أو مطلق، وحملناه على نقد البلد فأبطل السلطان المعاملة بذلك النقد، لم يكن للبائع إلا ذلك النقد، هذا هو المذهب»^(٤٣).

وقال الخطيب الشربيني: «ويرد المثل في المثلي لأنه أقرب إلى حقه، ولو في نقد بطل التعامل به»^(٤٤).

وفي قول الخطيب السابق بيان لعة رد المثل في حال تغير قيمة النقود، وهو أن المثل أقرب إلى حق المقرض، كما هو الحال عند إبرام العقد وإنشائه.

ويقول ابن حزم الظاهري: «ومن كان له عند آخر دينار، أو دراهم، أو قمح، أو شعير، أو ملح، أو تمر، أو غير ذلك مما لا يقع فيه الربا، أي شيء، كان، لا تحاش شيئاً، وإما من بيع، وإما من قرض، أو من سلم، أو من أي وجه كان ذلك له عنده، حالاً كان أو غير حال، فلا يحل له أن يأخذ منه شيئاً من غير ما له عنده أصلاً»^(٤٥).

بناء على ما سبق، فقد مال طائفة من المعاصرين إلى أن الأموال المترتبة في الذمة بسبب قرض أو بيع أجل، إنما ترد بقدرها وعددها ومثلها، لا بقيمتها، ومن قال بهذا القول الشيخ محمد عبده عمر، وقد عرض الشيخ إلى طبيعة النقود ووظائفها، وإلى أن النقود الورقية حلت محل الذهب والفضة، وانتهى إلى أن النقود الورقية ترد بالمثل والعدد، لا بالقيمة^(٤٦).

ومن قال بهذا القول أيضاً الدكتور علي السالوس^(٤٧).
فالحق الأول إذن مضمونه عدم جواز رد قيمة النقود والعملية في حال تغير قيمتها، وسيأتي الحديث عن موقف هؤلاء من نظرية الظروف الطارئة، وإنزالهم حكمها على هذه الواقعة إن شاء الله تعالى.

القول الثاني: أنه يجب رد قيمة أصل الدين عند تغير قيمة

(٤٢) الشافعي، الأم، ج ٣، ص ٣٣.

(٤٣) النووي، المجموع، ج ٩، ص ٣٣١.

(٤٤) الخطيب الشربيني، مغني المحتاج، ج ٢، ص ١١٩.

(٤٥) ابن حزم الظاهري، المحلى، ج ٨، ص ٥٠٣.

(٤٦) عمر، محمد عبده، أحكام النقود الورقية، وتغير قيمة العملة، الدورة الثالثة لمؤتمر الفقه الإسلامي، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، ص ٢٩.

(٤٧) السالوس، علي، تغير قيمة العملة، بحث مقدم إلى مجمع الفقه الإسلامي في دورته الرابعة بجدة، مجلة المجمع الفقهي الإسلامي، ص ١.

(٣٨) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٧، ص ١٥٧ - ١٥٨.

(٣٩) ابن عابدين، تنبيه الرقود، ص ٥٩.

(٤٠) ابن القاسم، المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١١٦.

(٤١) ابن القاسم، المدونة الكبرى، ج ٣، ص ١١٦.

وقال: يقومها كم تساوي يوم أخذها، ثم يعطيه، وسواء نقصت قيمتها قليلاً، أو كثيراً»^(٤١).

وقال المرادوي: عند قوله «ما لم يتعيب، أو لم يكن فلوساً، أو مكسرة، فيحرمها السلطان، قال: فالصحيح من المذهب أن له القيمة أيضاً، سواء اتفق الناس على تركها أو لا، فيكون له القيمة وقت القرض، هذا المذهب نص عليه، وعليه جماهير الأصحاب»^(٤٢).

هذان نصان فقهيان يدلان على أن قول الإمام أحمد هو القول بوجوب رد قيمة النقود عند كسادها، أو تغير قيمتها، اعتباراً من وقت القرض، أي من تاريخ إبرام العقد، وهو الصحيح من مذهب الحنابلة كما نص على ذلك المرادوي في الإنصاف.

والقول برد قيمة القرض عند انشائه: «لأن قيمتها تختلف في الزمن اليسير، باعتبار قلة الراغب وكثرته، فتنقص فيتضرر المقرض، أو تزيد زيادة كثيرة فيتضرر المقرض»^(٤٣). وما ذهب إليه أبو يوسف والحنابلة أوفق وأقرب للعدالة وتحقيق التوازن في الالتزام المبرم بينهما، حيث لا ظلم يلحق أحد الطرفين، ثم أن العاقلين قد اتفقا على القرض بقيمته يوم إبرامه، فلا نزاع بينهما في القيمة يومئذ، فيكون الرجوع إلى قيمة يوم القرض أبعد للتنازع.

وقد بين ابن عابدين أن الفتيا عند الحنفية جارية على مقتضى قول أبي يوسف فقال: «وأما قول أبي يوسف، فقد جعلوا الفتوى عليه في كثير من المعتربات المعول عليه»^(٤٤).

وممن قال بهذا القول من المعاصرين الدكتور نزيه حماد حيث ذهب إلى وجوب أداء قيمة النقد الذي طرأ عليه الغلاء أو الرخص يوم ثبوته في الذمة، وذلك لأمرين:

الأول: أن هذا الرأي أقرب للعدالة والإنصاف، فإن المألين إنما يتمثلان إذا استوت قيمتهما، وأما مع اختلاف

القيمة فلا تماثل.

الثاني: أن فيه رفعا للضرر عن كل من الدائن والمدين»^(٤٥).

الرأي الراجح

الذي يبدو من عرض القولين، والأساس الذي بنى عليه كل فريق قوله، أن اعتبار القيمة عند إيفاء ما في الذمة هو الأقرب

النقود، وممن أخذ بهذا القول صاحباً أبي حنيفة: أبو يوسف، ومحمد بن الحسن الشيباني^(٤٦)، والإمام أحمد^(٤٧).

وهذه بعض النصوص الفقهية الدالة على قول الصاحبين سأعرضها كما يلي:

قال ابن عابدين: «قال أبو يوسف: عليه قيمتها يوم البيع، وقال محمد: يوم الانقطاع»^(٤٨).

وقال ابن الهمام: «قال أبو يوسف: عليه قيمتها من الذهب يوم القرض في الفلوس والدرهم، وقال محمد: عليه قيمتها في آخر وقت نفاقها»^(٤٩).

وقال الزيلعي: «عند أبي يوسف تعتبر قيمته يوم القبض، وعند محمد، يوم الكساد»^(٥٠).

وحجة صاحب أبي حنيفة: «أن العقد قد صح إلا أنه تعذر التسليم بالكساد وأنه لا يوجب الفساد، كما إذا اشترى بالرطب فانقطع أوانه، وإذا بقي العقد وجبت القيمة، لكن عند أبي يوسف وقت البيع لأنه مضمون به، وعند محمد يوم الانقطاع، لأنه أوان الانتقال إلى القيمة»^(٥١).

وعليه فإن أبا يوسف يرى وجوب رد القيمة يوم القرض أو الدين؛ لأن القيمة وقت العقد تكون معلومة لا نزاع فيها، وهي القيمة الحقيقية التي تم إنشاء العقد عليها، بخلاف قول محمد الذي يرى قيمتها يوم الانقطاع، لأنه وقت الانتقال إلى القيمة، وفي هذا القول ضرر على المقرض، لأن تغير قيمة النقود يكون عادة بالنقصان.

ووجه الخلاف بينهما أن أبا يوسف نظر إلى أن إعطاء القيمة اعتباراً بيوم الإقراض أيسر وأسهل للحساب، وأضمن لحق المقرض، بينما نجد أن الإمام محمد اعتبر إعطاء المقرض بقيمة الكساد، أو التغير انظر للمستقرض، لأن قيمة النقود تكون أقل من قيمتها الأولى.

وهذه بعض نصوص الحنابلة الدالة على رأيهم:

قال ابن قدامة: «وإن كان القرض فلوساً أو مكسرة، فحرمها السلطان، وتركزت المعاملة بها، كان للمقرض قيمتها، ولم يلزمه قبولها، سواء كانت قائمة في يده أو استهلكها، لأنها تعيبت في ملكه، نص عليه أحمد في الدراهم المكسرة،

(٤٨) ابن عابدين، مرجع سابق، ص ٦٢، وابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٧، ص ١٥٧، والزيلعي، تبين الحقائق، ج ٤، ص ١٤٣.

(٤٩) المرادوي، الإنصاف في معرفة الراجح من الخلاف، ج ٥، ص ١٢٧، ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، ج ٤، ص ٣٩٧.

(٥٠) ابن عابدين، تنبيه الرقود على مسائل النقود، ص ٦٢.

(٥١) ابن الهمام، شرح فتح فتح القدير، ج ٧، ص ١٥٧.

(٥٢) الزيلعي، تبين الحقائق، ج ٤، ص ١٤٣.

(٥٣) ابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٧، ص ١٥٤.

(٥٤) ابن قدامة، المغني مع الشرح الكبير، ج ٤، ص ٣٩٦.

(٥٥) المرادوي، الإنصاف، ج ٥، ص ١٢٧.

(٥٦) ابن أبي تغلب، نيل المأرب بشرح دليل الطالب، ج ١، ص ٣٦٨.

(٥٧) ابن عابدين، مرجع سابق، ص ٦٢.

(٥٨) حماد، نزيه، تغيرات النقود والأحكام المتعلقة بها، مجلة مجمع الفقه الإسلامي، الدورة الثالثة لمؤتمر الفقه الإسلامي، ص ١٥.

المبحث الخامس

أثر نظرية الظروف الطارئة في تغير قيمة النقود

المطلب الأول: تعريف نظرية الظروف الطارئة

النظرية: «مفهوم كلي قوامه أركان وشرائط، وأحكام عامة تتصل بموضوع عام معين، بحيث يتكون من كل أولئك نظام تشريعي ملزم، يشمل بأحكامه كل ما يتحقق فيه مناهج موضوعه»^(٥٩).

وعليه فإن نظرية الظروف الطارئة تقوم على افتراض وجود عقد يتراخى تنفيذه، ويطرأ ظرف طارئ، غير قاهر يجعل تنفيذ العقد أو المضي على موجهه مستحيلاً، بمعنى أن الظرف الطارئ يجعل تنفيذ العقد ممكناً، ولكن مع وجود عنصر الإرهاق للمدين، ووجود خسارة تخرج عن الحد المألوف، فتتدخل النظرية حينئذ لإزالة الظلم اللاحق بالمدين، ورد التزامات العقد إلى الحد المعقول تحقيقاً لمقتضيات العدالة، ورفعاً للظلم عن المتعاقدين^(٦٠).

والوصف الشرعي لنظرية الظروف الطارئة أنها صورة من صور تعديل التزام العقد، أو فسخه - على خلاف فيه بين القانونيين - أو انفساخه بحكم الشرع^(٦١).

وعليه فيمكن للباحث أن يعرف نظرية الظروف الطارئة بأنها: مجموعة القواعد والأحكام التي تعالج الآثار الضارة اللاحقة بأحد العاقدين الناتجة عن تغير الظروف التي تم بناء العقد في ظلها.

ومما سبق يمكن القول أن مبنى النظرية يقوم على تعديل العقد أو فسخه، أو انفساخه تلقائياً بحكم الشرع، لظرف طارئ غير قاهر لم يكن متوقفاً عند انشاء العقد، لكون العقد يكون متراخي التنفيذ، ولا يقع تنفيذه دفعة واحدة فيطرأ ظرف يؤدي إلى جريان العقد على نحو مرهق لأحد العاقدين على حساب الآخر.

وقد نهضت بحجية هذه النظرية أدلة من القرآن الكريم، والسنة النبوية، والقواعد الشرعية العامة الدالة على رفع الضرر والظلم، وإقامة التوازن في الالتزامات العقدية بما يحقق استقرارها، ولا يسمح المقام بتفصيلها^(٦٢).

كما قامت النظرية أيضاً على جملة من التطبيقات في

(٥٩) الدرني، فتحي، النظريات الفقهية، نظرية الظروف الطارئة، ص ١٤٠.

(٦٠) الترماني، نظرية الظروف الطارئة، ص ١.

(٦١) الدرني، مرجع سابق، ص ١٥٣.

(٦٢) وانظر تفصيل هذه الأدلة، الدرني، مرجع سابق، ص ١٥٣ - ١٧٣.

للصواب، وأن السداد إنما يكون بقيمة النقود يوم القرض كما هو رأي الحنابلة، وأبي يوسف من الحنفية، وذلك لما يأتي:

١ - أن حجة من قال بوجوب رد المثل عند تغير قيمة النقود بالغلاء أو الرخص هي أنها عارية، ورد العارية يكون بالمثل لا بالقيمة، احتجاج فيه نظر: ذلك أنه كيف القرض، أو الدين، أو الالتزامات الآجلة على أنها عارية، والصحيح أنها ليست كذلك؛ لأن العارية تملك المنفعة دون العين، وأن الضمان إنما يكون عند التفريط بمثل ما استعاره أن كان المعار مثلياً، ويرد قيمته إن تعذر المثل، وإن لم يفرط فلا ضمان عليه، ولكن تكييف القرض أو الدين أو الالتزامات الآجلة، لا يصدق عليه أنه عارية، ذلك أن المقترض عليه الضمان سواء أقصر في الحفظ، أم لم يقصر؛ لأن ملكية النقد انتقلت إلى العاقد الثاني (المقترض)، وبذلك يكون قد ملك العين والمنفعة، فافترقا، ولذلك ينبغي أن ينظر إلى حالة تغير قيمة النقود على أنها ظرف طارئ خارج عن إرادة أحد العاقدين، له خصوصية تجعل الفقيه ينظر في إعادة التزامات العقد بعد اختلالها على نحو يحقق العدالة بينهما، لذلك يقال بالقيمة يوم إبرام العقد، عند الوفاء بالالتزامات الآجلة.

٢ - وأما ما استدل به أصحاب القول الأول من أن المثل أقرب إلى حق المقرض، كما هو الحال عند إبرام العقد وإنشائه، فيجاء عنه بأن ما قلتم هو على النقيض تماماً، ذلك أننا لو قلنا بالمثل لكان ذلك إضراراً بالمقرض، لا درءاً للحيث عنه، فإن أكثر حالات تغير قيمة النقد إنما تكون بالانخفاض، فالقول برد القيمة يوم إبرام العقد أقرب إلى حق المقرض.

٣ - أن رد قيمة النقود يوم القرض عند تغير قيمة النقود فيه رفع للظلم عن العاقدين، بأمر لم يتسبب في إيجاده، وفيه تحقيق لمبدأ العدالة بين العاقدين.

٤ - أن النقود الورقية لها قوة شرائية تتغير بناء على الأسباب التي سبق ذكرها، وأن قيمتها إنما تكمن في قوتها، وهذه القوة تتغير من حين لآخر.

٥ - أن القول برد المثل سيؤدي إلى عدم استقرار العقود واضطرابها.

٦ - أن هذا القول سيؤدي إلى منع الناس من تقديم القروض للمحتاجين، والتيسير عليهم في بيع الأجل، مما سيسبب حرجاً وضيقاً على الناس، وهو مرفوع عن المكلفين.

٢ - أن يكون الحادث الطارئ حادثاً استثنائياً عاماً مثل وقوع زلزال، أو حصول حرب، أو اضطراب مفاجئ، أو قيام تسعيرة رسمية أو إلغائها، أو انتشار وباء، ونحو ذلك من الحوادث المفاجئة الاستثنائية العامة التي يندر وقوعها.

غير أننا نجد أن تطبيقات النظرية في الفقه الإسلامي، لا يفهم منها اشتراط العموم في الحادث الاستثنائي اللاحق بالمدن، ذلك أن فقهاء الحنفية حينما عرفوا العذر بكونه: «العجز عن المضي على موجب العقد إلا بتحمل ضرر زائد غير مستحق بالعقد»، لم ينظروا إلى عموم الحادث الاستثنائي، فالعذر بهذه المثابة يكون عاماً أو خاصاً، سواء كان لاحقاً بالمدن أو بالدائن، أو بالمعقود عليه «محل العقد»، مع أن تطبيق النظرية عند القانونيين يقتصر على العقدين دون محل العقد، فيقولون بالظرف المادي الموضوعي ولا يقولون بالظرف الشخصي، على خلاف ما رأيناه في الفقه الإسلامي في تطبيقات نظرية العذر عند الحنفية، مع أننا نجد المالكية يشترطون هذا العموم في وضع الجوائح، وكذلك الحال عند الحنابلة، كأن تصيب الزرع آفة سماوية، أو أرضية، أو من فعل الإنسان، ذلك كله يوجب إعمال النظرية عند المذهبين إذا كان الحادث عاماً، تحقيقاً للعدالة بين المتعاقدين.

٣ - أن يكون هذا الحادث الطارئ الاستثنائي ليس في الوسع توقعه ولا دفعه، كحدوث فيضان الأنهار، أو تغير قيمة النقود، أو انتشار دودة القطن، أو غيرها من الحوادث التي لا يمكن توقعها ولا دفعها. ونجد في الفقه الإسلامي أن بعض تطبيقات هذه النظرية يمكن توقعه، ويمكن دفعه كما في بعض تطبيقات نظرية العذر عند الحنفية.

٤ - أن يجعل هذا الظرف الطارئ تنفيذ الالتزام العقدي مرهقاً لا مستحيلاً، فيقوم القاضي برد الالتزام إلى الحد المعقول، فتتوزع الخسارة بين الدائن والمدين، ويتحمل ويخرج بذلك الظرف القاهر الذي يجعل تنفيذ الالتزام مستحيلاً، مع أنهما يشتركان في أنهما لا يمكن توقعهما ولا دفعهما.

ومعيار الإرهاق في هذه النظرية معيار مرني، ليس له مقدار محدد ثابت، فهو يتغير تبعاً لطبيعة العقد وصورته، وتبعاً لتغير الظروف والأحوال التي تحفه، ذلك أن الخسارة المألوفة لا تكون كافية في إعادة النظر في التزامات العقد المتقابلة، التي نشأت بناء على اتفاق ارادتين حرتين قامتا بالاتفاق على طبيعة العقد، والتزاماته المترتبة عليه.

الفقه الإسلامي، كنظرية العذر في عقود الإجارة عند الحنفية، حيث أن العذر عندهم هو «العجز عن المضي في موجب العقد، إلا بتحمل ضرر غير مستحق بالعقد»^(١٣).

ومن تطبيقاتها في الفقه الإسلامي أيضاً نظرية الجوائح في الثمار عند المالكية، وليس قصر الإطلاق على الحنفية والمالكية يعني أن بقية الفقهاء لم يأخذوا مطلقاً بهاتين النظريتين، ولكن ثمة صور مشتركة قال بها الشافعية والحنابلة، ولكن الحنفية تميزوا بالفسخ بالعذر في الإجازات، والمالكية توسعوا في مسائل الجوائح في الثمار.

ولا يسمح المجال بتفصيل مبنى هاتين النظريتين، والأساس الفقهي الذي قامت عليه كل نظرية^(١٤). وسيكون الحديث فيما يأتي عن مدى تأثير الظروف الطارئة في تغير قيمة النقود، وهي من الصور التطبيقية لهذه النظرية.

المطلب الثاني: شروط تطبيق نظرية الظروف الطارئة
وضعت القوانين الوضعية جملة من الشروط لتطبيق نظرية الظروف الطارئة، وقد رأى الباحث أن يعرض هذه الشروط عرضاً موجزاً بغية تطبيقها على مسألة تغير قيمة النقود، تمهيداً للمقارنة بين نظرة الفقه الإسلامي لكيفية تطبيق نظرية الظروف الطارئة، وبين نظرة الفقه الوضعي في معالجة تغير قيمة النقود.

وشروط نظرية الظروف الطارئة هي:

١ - أن يكون الالتزام تعاقدياً، ومتراخياً بمعنى أن يكون هناك فترة تفصل بين صدور العقد وتنفيذه، ولا يشترط على الراجح أن يكون العقد من عقود المدة، على أنه لو طرأت حوادث استثنائية عامة عقب صدور العقد، فليس هناك ما يمنع من تطبيق النظرية.

وهذا الشرط يتفق ومقتضى النظرية في الفقه الإسلامي، وذلك بأن يطرأ حادث بعد إبرام العقد، سواء أكان قبل تنفيذه، أم كان أثناء ذلك، كما في فسخ عقد الإجارة عند الحنفية، ووضع الجوائح عند المالكية.

(٦٣) أفندي، داماد، مجمع الأنهر شرح ملتقى الأبحر، ج ٣، ص ٣٩٩، والكاساني، بدائع الصنائع، ج ٤، ص ١٩٧، وابن الهمام، شرح فتح القدير، ج ٩، ص ١٤٧، وعبد الله بن مودود، الاختيار، ج ٢، ص ٦١ - ٦٢.

(٦٤) وانظر تفصيل ذلك، الدريني، مرجع سابق، ص ١٧٢ - ١٩٢، والترمانيني، مرجع سابق، ص ٤٧ - ٦٥، قباني، مرجع سابق، ص ١١١ - ١٢٥، والنعميمي، نظرية الظروف الطارئة، ص ١٥٨ - ١٧٤.

لذا، فإنه يظهر أن إعمال هذه النظرية في مسألة تغير قيمة النقود يعتبر متسقاً مع التطبيقات الأخرى المتصلة بها، ومسألة تغير قيمة النقود في هذا العصر تعتبر من النوازل التي يكثر وقوعها، ولو قلنا بعدم جواز أخذ القيمة يوم القرض، أو إبرام العقد، لأدى ذلك إلى إرهاب أحد طرفي العقد دون جريرة ارتكبتها.

وقد توصل ابن عابدين في رسالته المشهورة في النقود إلى القول: «إذا صار ما كانت قيمته مائة من نوع يساوي تسعين، ومن نوع آخر ما يساوي خمسة وتسعين، ومن آخر ثمانية وتسعين، فإن الزمنا البائع بأخذ ما يساوي التسعين بمائة فقد اختص الضرر به، وإن الزمنا المشتري بدفعه بتسعين اختص الضرر به، فينبغي وقوع الصلح على الأوسط»^(٦٦).

وهذا الحكم الذي وصل إليه ابن عابدين، يقيم نظاماً لتوزيع العبء الطارئ بين المتعاقدين، ومن خلاله يتقاسم كل من البائع والمشتري، أو المقرض والمقترض الضرر الناشئ عن تغير قيمة النقود، وهو الحل الذي ترتضيه نظرية الظروف الطارئة، تحقيقاً للعدالة بين المتعاقدين، ورفعاً للظلم في الالتزامات العقدية.

وأما القوانين الوضعية، فقد أخذت في العصر الحاضر برأي أبي حنيفة، من أن الوفاء بالنقد إنما يكون بنقد مثله بقطع النظر عن تبدل قيمته، ولكن الأحكام القضائية في مصر وسوريا رجعت إلى قيمة النقد يوم العقد^(٦٧). والله تعالى أعلم وأولى بالصواب.

الخاتمة

توصلت من خلال هذا البحث إلى ما يلي:

- ١ - أن النقود هي أي شيء يكون مقبولاً قبولاً عاماً كوسيط للتبادل، ومقياس للقيمة.
- ٢ - أن تغير قيمة النقود هو ما يطرأ عليها من كساد، أو انقطاع فقدان، أو رخص أو غلاء، تبعاً لتغير قوتها الشرائية.
- ٣ - لتغير قيمة النقود صور عدة من أهمها: البيوع الآجلة، والقروض، والمهر المؤجل، وإيجارات العقارات والمباني، وأجور الموظفين والمستخدمين، ونحوها.

على أنه يلاحظ في تطبيقات النظرية في الفقه الإسلامي أن الطرف تارة يكون مرهقاً غير مستحيل التنفيذ، وهذا القدر يتفق فيه فقهاء المسلمين وعلماء القانون الوضعي، غير أن الفقه الإسلامي يجعل من الطرف القاهر في بعض الصور مسوغاً لإعمال مفهوم النظرية، سواء أكان الضرر الذي يلحق محل العقد بتفويته جزءاً أم كلاً، أو تعذر استيفاء منفعة المعقود عليه حساً كالفيضان، أو شرعاً كإجراء الجراحة بعد تبين الاستغناء عنها، فهو موجب لنزع المضي على موجب العقد بحكم الشرع، أو كالحايض يحول دون قيام المرأة بتنظيف المسجد^(٦٨).

المطلب الثالث: أثر تطبيق نظرية الظروف الطارئة على تغير قيمة النقود

عرفنا أن العملات التي تسك من الذهب أو الفضة لا تدخل حيز نظرية الظروف الطارئة لثبات قيمتها، ولكن الكلام في المسكوكات والعملات التي تتغير قيمتها بتغير القوة الشرائية لها، وذلك إبراء للعقود والالتزامات الآجلة، فهل لهذه النظرية من مدخل لتصحيح مسار العقد وتعديله؟

ذكرنا أن الحنابلة وأبا يوسف ومحمد من الحنفية يرون ويقرون أثر الظروف الطارئة والمتغيرة في تغير قيمة النقود، إذا رخصت أو غلت أو كسدت، أو أبطل السلطان العمل بها، فهم يرون إعطاء القيمة، على خلاف بينهم، هل يعطى قيمتها، يوم إبرام العقد، أو يوم الأداء، وترجيح الأداء بقيمتها يوم إبرام العقد.

ولقد تبين أن هذا القول هو الأرجح، لتحقيقه مقاصد العقد، ونفي الظلم عن المتعاقدين، وهو ما جاءت نظرية الظروف الطارئة لتعالجه.

وتطبيقاً لشروط نظرية الظروف الطارئة نجد أن ثمة ظرفاً طارئاً استثنائياً عاماً غير متوقع، أدى إلى إلحاق الضرر بالمدين على نحو يؤدي إلى إرهابه في التزام تعاقدى متراخ، وهذه الشروط كلها متحققة في تغير قيمة النقد، بالرخص أو الغلاء، أو الكساد أو الانقطاع، أو إبطال السلطان العمل بها. هذا، وتعتبر النقود الورقية، أو النقود المعدنية في عصرنا الحاضر صورة من صور النقد الذي يتحقق فيه مناه نظرية الظروف الطارئة إذا تغيرت قيمته.

(٦٥) وانظر هذه الشروط مع بعض التفصيلات المتعلقة بها باختصار وتصرف. قباني، مرجع سابق، ص ١٠٣ - ١٠٥، الترماني، مرجع سابق، ص ١١٩ - ١٦٣، النعيمي، مرجع سابق، ص ١١٣ - ١٢٧.

(٦٦) ابن عابدين، مرجع سابق، ص ٥٥.

(٦٧) الترماني، مرجع سابق، ص ٨٦ - ٨٧.

- كلا العاقلين.
- ٧ - تعد هذه المسألة من التطبيقات المهمة لنظرية الظروف الطارئة.
- ٨ - يعد رأي ابن عابدين في اختيار الصلح على الأوسط - أي توزيع العبء الطارئ على كلا الطرفين بما يحقق العدالة - رأياً ينسجم ومقتضيات نظرية الظروف الطارئة، ويحقق الغاية منها.

- ٤ - لتغير قيمة النقود عوامل عدة تؤدي إلى عدم استقرار قيمتها، كانتشار الربا في التعامل، والسيطرة الاحتكارية في الأسواق والمنتجات، وتوسع بعض الدول في إصدار النقود الورقية مما يؤدي إلى التضخم.
- ٥ - النقود الذهبية والفضية لا تدخل في مسألة تغير قيمة النقود لثبات قيمتها.
- ٦ - عند تغير قيمة النقود، فإنه يتم الاستيفاء بقيمة النقد يوم الإقراض، وذلك تحقيقاً لمبدأ العدالة، وإزالة الضرر عن

Money Value Change and the Effects of Sudden Conditions' Theory on It in the Comparative Islamic "Fiqh"

M. Kh. Mansour*

ABSTRACT

The Islamic system applies its rules to achieve justice and gain correct results from this application. This research aims at describing the money value change and the effects of the sudden conditions' theory on it in the comparative Islamic "Fiqh" in order to rebalance the contract in a manner that ensures justice between the contracts' parties.

* Faculty of Educational Sciences, "UNRWA", Amman, Jordan. Received on 16/9/1997 and Accepted for Publication on 21/2/1998.